

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠٩**

الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سانغكو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد بريس غوتييرس
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/42)


12-21578 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2012/42)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تشاد ومالي والنيجر الى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/42، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): أقدّر فرصة تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الامن عن بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي أوفدها الأمين العام للنظر في تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل.

إن البعثة التي ترأسها السيد سام إيبوك، نائب مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة الشؤون السياسية – الذي يجلس خلفي مباشرة – استمرت للفترة من ٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد تضمنت ممثلين من الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للهجرة، وكيانات الأمم المتحدة العاملة في الميادين الإنسانية، والإنمائية، والسياسية، وحفظ السلام، وبناء السلام، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب.

لقد عقدت البعثة اجتماعات عمل في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا. كما زارت أبوجا، نيجيريا، حيث التقت مسؤولين كبارا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزير الدفاع في نيجيريا لمناقشة الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وتوقف الفريق أيضا في داكار، السنغال، للتوجيه واستخلاص المعلومات مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت.

ووجدت البعثة، لا سيما في صفوف القياديين المدنيين والسياسيين في المنطقة، انفتاحا ملحوظا لمواجهة طبيعة وجسامة التحديات التي تواجه البلدان. وكان واضحا طوال الوقت أن معظم التحديات تعود إلى ما قبل الصراع الليبي. فبالنسبة إلى مسألة العائدين من ليبيا، تمثلت الأولوية الأعلى للبلدان التي تمت زيارتها في إطعام العائدين الضعفاء وإعادة إدماجهم، ومساعدة المجتمعات المتضررة في التغلب على فقدان التحويلات المالية.

وهناك التحديات الهيكلية الكامنة وأزمة الغذاء التي تلوح في الأفق اللتان تفاقمان من هذه المشاكل الآنية. وصدرت نداءات قوية للأمم المتحدة، العاملة جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي وغيره، وكذلك مع السلطات الجديدة في ليبيا، لإيجاد إطار مرضٍ للطرفين يرمي إلى إعادة بناء العلاقات بين منطقة الساحل وبلدان العبور والمقصد.

ووجدت البعثة أيضا أن قادة منطقة الساحل يدركون الحاجة إلى حماية حقوق المهاجرين والمجتمعات المضيفة على السواء، وبخاصة في ضوء الانتهاكات الأخيرة. وأجرت مشاورات مستفيضة بشأن كيفية تعزيز الأمن،

والاقتصاد، وظروف العمل بغية إدارة مسائل العمل والهجرة داخل المنطقة.

وأدركت البعثة أيضا أنه يلزم بذل جهود أكبر لتحديد العناصر المجرمة وعناصر الميليشيات التي تعيد إشعال جمر الثورات الماضية، باستخدام الأسلحة التي تم تهريبها إلى المنطقة من ترسانة القذافي أثناء القتال في ليبيا. ولعل المجلس يذكر أن الممثل الخاص للأمين العام، إيان مارتن، أبلغ المجلس أمس أنه لا توجد أدلة تذكر حتى الآن على أن نظم الدفاع الجوي المحمولة، أو بعض الأسلحة الثقيلة الأخرى، قد جرى تهريبها من ليبيا بأعداد كبيرة إلى المنطقة دون الإقليمية (انظر S/PV.6707).

إن توصيات بعثة السيد إيبوك تنقسم إلى ثلاث فئات.

أولا دعم وبناء قدرات المبادرات الوطنية الجارية لمواجهة التحديات الآنية الإنسانية، والاجتماعية – الاقتصادية والأمنية في المنطقة، وكذلك تعزيز جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في وضع نهج أكثر تماسكاً لتنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية.

والثاني هو دعم الآليات الإقليمية، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز ترتيبات التنسيق بشأن مسائل تتعلق بمراقبة الحدود وتبادل المعلومات عن الأنشطة عبر الحدود، مثل تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر. يمكن أن يشمل ذلك آليات إقليمية للتصدي للأنشطة المتنامية للمنظمات الإرهابية التي تقوم ببناء شبكات تمتد صلاتها من المغرب العربي ومنطقة الساحل إلى جماعات إرهابية مثل بوكو حرام التي لا تشكل، تقليديا، جزءا في المنطقة.

والثالث هو الدعم على الصعيد الدولي. يجب على الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، أن تحشد مزيداً من الدعم الدولي لمنطقة الساحل لمواجهة تحديات انعدام الأمن البشري والتخلف الإنمائي، فضلا عن مسائل الإرهاب والأمن. لقد أوضحت الجهات الفاعلة الإقليمية أن هناك حاجة ملحة للتعامل مع الزيادة السريعة في أعداد الجماعات الإرهابية وما تشكله من تهديد متزايد. ومع ذلك، فإنهم يرون أن من الضرورة بمكان أيضا معالجة الحالة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البطالة بين الشباب، وأزمة الأمن الغذائي التي تلوح في الأفق، والتخلف الإنمائي. لقد دعوا إلى بذل المزيد من الجهود الشاملة للتصدي لمشكلة المخدرات وتهريب الأسلحة، فضلاً عن تهريب المنتجات الأخرى، مثل المواد الغذائية والنفط، بغرض تمويل المنظمات الإرهابية.

وتؤكد التطورات الأخيرة في المنطقة الشواغلَ التي طالما أعرب عنها للبعثة محاوروها. لقد تفاقمت الحالة الأمنية بشكل كبير في مالي بعد قتال عنيف جرى يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير بين قوات الحكومة وميليشيات الطوارق شمالي مالي في منطقة قريبة من الحدود مع النيجر والجزائر. ويؤكد مقاتلو الطوارق، الأعضاء في الحركة التي تطلق على نفسها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أنهم يسعون لطرد الحكومة من العديد من البلدات في الشمال حيث تشكل مجتمعات الطوارق السواد الأعظم من السكان. وتأتي هذه الهجمات في وقت بالغ الحساسية بالنسبة لمالي، إذ تتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإجراء استفتاء حول إصلاحات دستورية أساسية. ويزداد الأمر تعقيداً من جراء الجفاف الذي يضرب جميع أنحاء المنطقة، وتدهور الحالة الغذائية التي تؤثر حاليا على مالي والنيجر وتشاد.

في النيجر المجاورة، أعرب الرئيس محمدو يوسفو في ٢٢ كانون الثاني/يناير عن قلقه من خطر حدوث أعمال عنف مماثلة في بلده، وأكد عزم حكومته على تجنب امتداد هجمات الطوارق إلى النيجر. وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن وقوع أي هجمات مؤخرا، فإن ثمة قلقاً متزايداً من أن عودة ظهور تمرد الطوارق في مالي قد يمتد في الواقع

إلى النيجـر. يتسـم التـوازن الأمـني في المنـاطق الـشمالية مـن النيجـر ومـالي بعـدم الاسـتقرار الـشديد، وذلـك بـسبب الوجود المعزز والنشاط المكثف هناك لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وغيره من الشبكات الإجرامية الأخرى التي تستخدم هذه المناطق الشاسعة، ذات الطابع الصحراوي إلى حد كبير، والضعيفة الحراسة، كملاذات آمنة ومعسكرات تدريب لعملياتها غير المشروعة.

لا بـد لنـا، إذا أردنـا أن نكـون قـادرين علـى التعامـل مـع التحـديات في منطقـة الـساحل وأن نتـرك أثـراً شـاملا وطويل الأمـد، مـن أن ننـشئ آليـة تـضم جميـع البلـدان المتـأثرة والجهات الفاعلة الرئيسية مـن خـارج المنطقـة، وذلـك بطريقـة منسقة لمناقشة المسائل وإيجاد الحلول. ويجـب بالتأكيـد إشـراك بلدان أخرى مجاورة مـن خـارج منطقـة الـساحل في الخطـاب الأمني والإنمائي.

وكمـا نعلـم جميعـا، مـن بـين العقبـات الـتي تحـول دون زيادة التعاون عقبة ذات طابع هيكلي. فـالجهود الـتي تـضطلع بها أفريقيا والأمم المتحدة للتعامل مع مـشاكل المنطقـة موزعـة علـى العديـد مـن التجمعـات والمنظمـات. علـى سـبيل المثـال، تنتمي نيجيريا والنيجر إلى جماعـة دول غـرب أفريقيـا، وتـشاد عضو في الجماعـة الاقتـصادية لـدول وسـط أفريقيـا، وموريتانيـا والجزائر عضوان في اتحاد المغرب العربي. بالإضـافة إلى ذلـك، لا تملك أي من الهيئات التي تمثل الوجود الحالي للأمم المتحـدة في المنطقـة – وهـي مكتـب الأمـم المتحـدة لغـرب أفريقيـا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمـي لوسـط أفريقيـا، وبعثـة الأمـم المتحدة للدعم في ليبيا – ولايةً تغطي منطقة الساحل الواسـعة والتحديات المتعددة التي تواجهها البلدان المعنية. وعلـى الـرغم من أوجه القصور هذه، فإن مما يشجعنا استعداد جميع البلـدان داخـل المنطقـة وخارجهـا، فـضلا عـن المنظمـات الإقليميـة ومنظومة الأمم المتحدة، للعمل معا من أجل وضع نهج أكثر شمولا وتماسكا.

اسمحـوا لي بـأن أختـم كلمـتي بالتأكيـد علـى الطـابع الملـح لتـدهور الحالـة الأمنيـة والإنـسانية في منطقـة الـساحل. فمـن الأهميـة بمكـان أن يـستجيب المجتمـع الـدولي للنـداءات القويـة والمستمرة الـتي أطلقتـها البلـدان المعنيـة داعيـة إلى دعـم المبادرات الجارية. وكما سبق أن أشرت، فإن بعـض المـشاكل تـرتبط ارتباطـاً مباشـرا بـسقوط نظـام القـذافي في ليبيـا، لكـن محـاوري البعثـة أكـدوا أن معظـم المـشاكل طويلـة الأمـد، وظروف الجفـاف الحاليـة تجعـل مـن الواضـح أن الحالـة العامـة يمكن أن تتـدهور بـسرعة. مـن المقـرر أن ينعقـد اجتمـاع علـى المستوى الوزاري، في ٢٩ كانون الثاني/ينـاير أثنـاء مـؤتمر قمـة الاتحاد الأفريقي، لاستعراض هـذه الحالـة ووضـع نهـج للتعامـل مع المشاكل العديدة في المنطقة. وسيجري في ذلك الاجتمـاع مناقشة تقريـر بعثـة كـانون الأول/ديـسمبر. وسنـسعى لإبقـاء المجلس على علم بالتطورات في المنطقة مع مرور الوقت.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أشـكر الـسيد باسـكو على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطـي الكلمـة للممـثلين في المجلـس الـذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

الـسيد تـرار (باكـستان) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن أشـكر وكيـل الأمـين العـام لـين باسـكو علـى إحاطتـه الإعلاميـة عـن تقريـر بعثـة التقيـيم إلى منطقـة الـساحل (S/2012/42). يـوفر التقريـر أساسـا تـستند إليـه مناقـشة التحديات التي تواجه المنطقة في أعقاب الأزمة الليبية.

ويـساور باكـستان بـالغ القلـق إزاء مـا خلـص إليـه التقريـر مـن أن التحـديات الإنـسانية والاقتـصادية الـتي تواجـه منطقة الساحل قد تفاقمت من جراء تـداعيات الأزمـة الليبيـة. فقد شكل تدفق العائدين عبئا إضافيا على الحالة المتوترة أصـلا في المجتمعات المضيِّفة التي تواجه انعدام الأمـن الغـذائي وتقلـص الفرص الاقتصادية وغياب البنية التحتية الصحية والاجتماعية.

وقد أدى ذلك أيضا إلى فقدان التحويلات المالية التي كانت حيوية جدا بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان.

وعلى الرغم من أن التقرير لا يحدد تحديداً كمياً التأثير الاقتصادي لهذه العوامل، فإن ما هو واضح أن بلدان الساحل أصبحت ضحايا غير مقصودة للأزمة الليبية. لذا، فإن هناك حاجة ملحة لمعالجة الآثار الاقتصادية التي ترتبت عن الأزمة على هذه البلدان من خلال مجموعة من المساعدات المناسبة.

وفيما يتعلق بالتأثير الأمني للأزمة الليبية على منطقة الساحل، يؤكد التقرير مخاوفنا من أن كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر قد هُرِّبت الى المنطقة من ليبيا، الأمر الذي يمكن أن يزيد من أوار أنشطة الجماعات الإجرامية والإرهابية. وعلى الرغم من أنه لا يوجد أدلة مؤكدة حتى الآن، فإن نظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد قد تكون وجدت طريقها إلى المنطقة. فإن كان الأمر كذلك، فإن هذه الأسلحة يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين، مع ما يمثله ذلك من عواقب محتملة مدمرة. ينبغي أن يشكل هذا الأمر جرس إنذار لدول المنطقة، وكذلك لأعضاء المجلس.

وعلى الرغم من الحذر الذي دعا إلى توخيه بعض أعضاء المجلس عندما كانت الأزمة تتكشف في ليبيا، فإن من الواضح أن آثارها لقيت تجاهلا تاما. وها هي المنطقة وقد تُرِكت الآن لتتعامل مع تداعياتها. يجب اتخاذ خطوات فورية لمعالجة مشكلة انتشار جميع أنواع الأسلحة. في هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا، وفقا للفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧، لا سيما فيما يتعلق بنظم الدفاع الجوي التي يحملها الأفراد.

ويسلط التقرير المزيد من الضوء على حقيقة أن هناك زيادة في الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل يمكن أن تشكل إمكانية إقامة روابط بين مختلف الجماعات الإرهابية عاملا لزعزعة الاستقرار في المنطقة. إننا ندعم الخطوات التي يجري اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي للتصدي لهذا التوجه. وهناك أيضا حاجة إلى بناء قدرات هذه البلدان على التعامل مع هذه التحديات.

ويشدد التقرير على ضرورة تحسين التنسيق بين مختلف الآليات لمعالجة الأزمة في المنطقة. وسنكون شاكرين لو حصلنا على المزيد من التفاصيل حول كيف يساعد وجود الأمم المتحدة الحالي بلدان منطقة الساحل. وعلى العموم، كان من الأفضل لو أن البعثة حصرت نطاق عملها في تأثير الأزمة الليبية على المنطقة، وهو ما يشكل مصدر قلق آني لمجلس الأمن.

إن مشاكل التنمية الطويلة وحلولها تتطلب مزيدا من التحليل المفصل وقيام الوكالات المعنية بإمعان النظر فيها. ومجلس الأمن ليس الهيئة المناسبة لمناقشة تلك الجوانب.

في الختام، أود إبراز توصية واحدة وردت في التقرير تثير فضولنا. فالتقرير يتحدث عن تطبيق مبدأ ”المطاردة الساخنة“. ولا نعلم إن كان هناك أي مبدأ من هذا القبيل متفق عليه في القانون الدولي، وظهوره في وثيقة الأمم المتحدة أمر يستعصي على الفهم. نعتقد أن إدخال مفهوم كهذا ستترتب عليه آثار سلبية، ليس بالنسبة لاستقرار المنطقة فحسب، بل أيضا بالنسبة لتطوير القواعد القانونية. لذلك، نطلب إلى الأمين العام حذف تلك التوصية من التقرير.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد لين باسكو على بيانه وتقييمه للعمل الذي قامت به الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي وعلى أساس الاحتياجات التي أعربت عنها السلطات في بلدان المنطقة.

إن تقييم التقرير (انظر S/2012/42) لأثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل ينطوي على ملاحظتين: الأولى، وتتعلق

بخطورة العدد الكبير من التحديات الأمنية والإنسانية في المنطقة، والثانية تتعلق بحاجة الأمم المتحدة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا لمساعدة بلدان المنطقة في التغلب على تلك التحديات. أود أن أنتقل أولا إلى التحديات القائمة في المنطقة.

تواجه دول منطقة الساحل مشاكل متكررة على الجبهتين الإنسانية والأمنية تتطلب معالجتها قدرا أكبر من التنسيق والحلول التي تركز على المسائل الأساسية. وكما ذُكر، فإن تحركات السكان التي تشمل في أحيان كثيرة المهاجرين الذين يعودون إلى بلادهم الأصلية في أعقاب الأزمة في ليبيا، وانتشار الأسلحة في المنطقة عنصر إضافي لزعزعة الاستقرار في منطقة هشة بالفعل.

وبينما من الواضح أن مشاكل الساحل كانت قائمة قبل الأزمة الليبية، فليست هذه المشاكل هدفا لردود فعالة بالقدر الكافي. ومن بين المشاكل الأساسية الأزمة الغذائية المتكررة، والأعمال الإرهابية التي تقوم بها القاعدة في المغرب الإسلامي وفي منطقة بوكو حرام، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر – القاسم المشترك بين جميع المسائل المعنية العابرة للحدود، والتي كلها مصدر قلق لجميع بلدان الساحل ولكن بدرجات متفاوتة. وفي أحيان كثيرة، تفتقر الدول إلى الموارد اللازمة لمعالجة المشاكل خارج حدودها، وهي مشاكل تسهم في زعزعة الاستقرار في منطقتها. وفي ذلك الصدد، من المهم بشكل خاص أن يعالج مجلس الأمن مسألة الساحل من جميع جوانبها، وهو أمر لم يتم القيام به قط.

بالنظر إلى تلك التهديدات العابرة للحدود، من المهم للغاية أن تتعاون دول المنطقة في مجالي الأمن والتنمية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمراقبة الحدود. ولا بد من أن تأتي الحلول أولا من الدول ذاتها. وآخر مؤتمر وزاري عقد في نواكشوط هذا الأسبوع بيّن أن هذه العملية جارية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف لتقديم مساعدته بدعم حكومات المنطقة وتقديم المساعدة للمبادرات التي تتخذها. والدور الحاسم للتنسيق يحملني على الانتقال إلى نقطتي الثانية، وهي بالتحديد دور الأمم المتحدة.

نحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة تقوم بدور في منطقة الساحل. وفي الوقت الراهن لا توجد منظمة إقليمية في أفريقيا تضم جميع البلدان التي تهمها مشاكل الساحل. بل الأمم المتحدة وحدها، بما في ذلك جميع دول منطقة الساحل والدول المجاورة لها، هي القادرة على ذلك بحكم طابعها العالمي والمحايد. لذلك من الجوهري أن تعتمد الأمم المتحدة نهجا داخليا أكثر تكاملا لمساعدة دول المنطقة في مجالي الأمن والتنمية. وينبغي لها أن تفعل ذلك برص صفوف وكالاتها وصناديقها وبرامجها للعمل بنفس الاتجاه. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هذه الاستراتيجية ينبغي ألا تنطوي على إنشاء آليات بيروقراطية إضافية. ومن الناحية المثلى، يجدر بها أن تعتمد على الهياكل القائمة وتعمل على تعزيزها. وفي ذلك الصدد، نطلب إلى الأمانة العامة أن تُبقي المجلس مطلعا على الجهود التي تبذل في ذلك الصدد.

أود أيضا أن أذكر أنه في عام ٢٠١١، كرس الاتحاد الأوروبي موارد في الميزانية في الأجلين القصير والطويل لوضع استراتيجية من أجل الساحل وفرت العديد من مشاريع الشراكة المحددة التي تركز على التنمية والأمن والحوار السياسي. لذلك الاتحاد الأوروبي ملتزم، وعيّن منسقا، ويسخر لذلك حاليا كل أداة متاحة لديه، بينما في الوقت نفسه يجعل الملكية الوطنية المبدأ الذي يهتدي به. وينبغي للأمم المتحدة في نهجها أن تأخذ في الحسبان مبادرة الاتحاد الأوروبي لكي تتحاشى الازدواجية غير المجدية. وبهذه الطريقة وحدها، سنتمكن من كفالة تكيف جهود الأمم المتحدة مع الحقائق في الميدان ومع جهود الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي.

في الختام، أود أن أذكر أن فرنسا قد وزعت للتو مشروع بيانا للصحافة نأمل أن يعتمد فيما بعد لإظهار التزام المجلس بهذه المسألة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس أود أن أشكركم على عقد هذه الإحاطة الإعلامية عن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أن أشكر لين باسكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة الأمنية في المنطقة. وأرحب بتجديد التركيز الدولي على هذه المسألة التي سيناقشها المجلس مرة أخرى في الشهر المقبل.

إن المسائل التي تلم ببلدان الساحل معقدة ولها أسباب جذرية عديدة. وفي الواقع، كما أخبر المجلس بالأمس السيد إيان مارتن (انظر S/PV.6707)، ساد العديد من هذه المشاكل قبل الصراع الليبي، وسيقتضي التصدي لتلك المشاكل ردا منسقا. ونعرب عن امتناننا لعمل بعثة التقييم من أجل جمع الدول والهيئات الإقليمية لتقاسم المعرفة ومناقشة الحلول. إن طبيعة التحديات التي تواجه تلك البلدان تبين بأنها لن تحل من دون العمل بصورة مشتركة. وانطلاقا من تلك الروح وعلى الرغم من الاختلافات الأخيرة، من الحيوي أيضا أن تتكاتف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع بلدان منطقة الساحل.

لا بد للمجلس من أن يركز جهوده على ما لدينا من دراية، أي على قضايا السلم والأمن. ولا بد لنا من الاستفادة من خبرة بقية أسرة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الإنساني للبلدان المتضررة.

من الواضح أن الأزمة الليبية قد أثرت على مختلف البلدان في منطقة الساحل بدرجات متفاوتة. ومهما يكن من أمر، فإن انتشار الأسلحة، والاتجار بالسلع غير المشروعة وانعدام الأمن الغذائي تمثل تحديات مشتركة لديها جميعا. أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن تلك المسائل.

أولا، ما من شك في وجود زيادة في انتشار الأسلحة عبر منطقة الساحل. والسبب الرئيسي في ذلك هو العودة التدريجية للمتمردين الطوارق إلى مالي والنيجر والذين قاتلوا من أجل نظام القذافي. ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاسم في التخفيف من أثر ذلك الانتشار. وأحض الجماعة على مواصلة جهودها للتصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومد يد العون للمشردين نتيجة الأزمة من أجل العودة إلى ديارهم.

ثانيا، فيما يتعلق بالاتجار بالسلع غير المشروعة، من الواضح أنه بغض النظر عن الأحداث في ليبيا، فإنه يُنظر إلى منطقة الساحل بوصفها موقعا جذابا لتجار تلك السلع بسبب انخفاض مخاطر الرصد والاعتقال من جانب سلطات الدولة. وأرحب بالبرنامج القضائي الإقليمي بوصفه آلية إقليمية للتعاون القضائي عبر الحدود وتعبيرا عن الجهود الوطنية التي تقوم بها الدول المتضررة من تلك التجارة. ولكن بناء القدرات يقتضي المزيد من الدعم الثنائي إذا ما أُريد لتلك البلدان أن تطور مؤسسات هامة لحل هذه المشكلة.

ثالثا، إن الأزمة في ليبيا عنصر يزيد من تفاقم المشكلة في منطقة تعاني من شح في المواد الغذائية على أساس سنوي. ونهيب بجميع الحكومات في المنطقة تيسير الاستمرار في تمكين وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية. وفي المقابل، لا بد للأمم المتحدة من أن تكفل مع شركائها الإنمائيين والمنظمات الإقليمية تنسيق استجابتها بصورة ملائمة والعمل مع الحكومات الإقليمية لمعالجة جوانب انعدام الأمن الغذائي في الأجل الطويل.

وأخيرا، تلتزم المملكة المتحدة بالعمل مع الحكومة النيجيرية لدعم جهودها نحو التنفيذ الفعال لاستراتيجية شاملة من أجل التصدي للتهديدات الأمنية في نيجيريا. لقد أدانت الحكومة البريطانية الهجمات الإرهابية التي وقعت

مؤخرا في كانو ونجم عنها مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص، وتشعر بالقلق العميق إزاء زيادة عدد الهجمات في نيجيريا التي ادعت بتنفيذها الجماعة الإسلامية في بوكو حرام.

لقد أثرت الهجمات تأثيرا كبيرا بشمال نيجيريا، وشملت الأهداف خلال العام الماضي المؤسسات الحكومية، وقوات الأمن، وأماكن العبادة، فضلا عن المنظمات الدولية. وشملت تلك الأهداف شن هجوم على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا في أب/أغسطس ٢٠١١ قُتل فيه ٢٣ شخصا.

وتبادلت المملكة المتحدة الخبرة بشأن سياسات مكافحة الإرهاب ومذهبها وأطرها القانونية، وقدمت المساعدة بقدرات محددة، مثل إدارة آثار الهجمات الإرهابية. وسنواصل دعم جهود النيجيريين في مكافحة الإرهاب في بلدهم وفي المنطقة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، على غرار الآخرين، أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أسجل في المحضر تقديرنا لمبادرات الأمين العام بتكليف فريق متكامل للتقييم الفني بدراسة تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل من أجل إعداد التقرير الشامل للبعثة (انظر S/2012/42).

ومن الواضح أن العمليات العسكرية التي فيما يبدو نفذت لحماية المدنيين أدت إلى التأثير السلبي على ملايين المدنيين في غرب ووسط أفريقيا والمغرب العربي. وكشف التقرير بكثير من التفاصيل التأثير السلبي المتعدد الأبعاد للصراع في المجالات الأمنية والاقتصادية والإنسانية. وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا، تعين على البلدان في منطقة الساحل أن تواجه تدفق نصف مليون تقريبا من العائدين، فضلا عن مواجهة تدفق كبير للأسلحة والذخائر. ونظرا لأن كل عائد كان يعول ما يزيد على ٧ أشخاص في وطنه الأصلي، فإن حوالي ٣ ملايين شخص فقدوا مصدر معيشتهم. وأدى فقدان التحويلات وارتفاع معدل البطالة فيما بين الشباب إلى زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأزمة التغذية.

وكما ورد في التقرير، في بعض المناطق تقوم الجماعات الإرهابية، بما فيها القاعدة، بملء الفراغ في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن فقدان السياحة وتوقف الاستثمارات وزيادة الإنفاق على الدفاع والضغط على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم أدت جميعا إلى تحميل موارد الحكومات في المنطقة فوق طاقتها.

ولدى معظم البلدان في منطقة الساحل قدرات مؤسسية وموارد محدودة للتصدي لذلك العدد من المشاكل. إضافة إلى ذلك، تتسم مشاكل عديدة، مثل انتشار الأسلحة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وإدارة الحدود وغيرها، ببعد إقليمي ويلزم التصدي لها من خلال التعاون الإقليمي.

ولذلك نؤيد التوصيات التي قدمها فريق التقييم ونعتقد انه يلزم وضع استراتيجية شاملة وتنفيذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي أن ينصب التركيز الأولي لتلك الاستراتيجية على دعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية في المجالين الأمني والاجتماعي - الاقتصادي. وعلى البلدان المعنية تنفيذ جميع التدابير القانونية والإدارية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من الأدوات الوطنية والدولية ذات الصلة. وعلى وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، أن تقدم الدعم الفني والمالي لتنفيذ تلك التدابير.

وفي الوقت نفسه، ينبغي توسيع نطاق المساعدة الإنمائية المقدمة لبلدان المنطقة والتعاون معها لتشمل دعم مبادرات إعادة الإدماج المتعددة القطاعات التي تتخذها

الحكومات، بالتركيز القوي على منع نشوب الصراعات والتماسك الاجتماعي والحماية، فضلا عن دعم سبل كسب الرزق للعائدين. وسيقطع تنفيذ برامج التنمية القائمة على كثافة فرص العمل شوطا طويلا نحو إعادة إدماج العائدين في المجتمعات المحلية ومنعهم من أن يصبحوا صيدا سهلا للجماعات الإرهابية.

كما أن من الضروري دعم المبادرات الإقليمية التي تتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويتعين تقديم الدعم الفني لها لوضع استراتيجيات متسقة لمعالجة المشاكل العابرة للحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشمل خطط العمل الإقليمية للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، ونرى أنه ينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع بلدان منطقة الساحل التي تأثرت بالصراع الليبي. كما ينبغي تعزيز المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لتوفير سبل التعاون فيما بين الدول الأعضاء والآليات الإقليمية.

وجرى تجاهل الاتحاد الأفريقي في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكن آثار ذلك الصراع تعاني منها بلدان أفريقيا. والدرس الذي يتعين استخلاصه من هذا واضح. فعلى الأمم المتحدة أن تشارك الاتحاد الأفريقي في تسوية الصراعات الأفريقية. وفيما يتعلق باستراتيجية التصدي لتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل، على الأمم المتحدة أن تدمج خططها في جهود الاتحاد الأفريقي. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن تساعد في بناء قدرات هذه المنظمات وفي رصد تنفيذها. وينبغي أن تنظر مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، في إيجاد سبل عملية وملموسة لتعزيز جهود الحكومات الوطنية والمؤسسات الإقليمية من أجل النهوض بالاتساق والتنسيق.

ويقع على كاهل المجلس عبء كفالة ألا يزيد الصراع الليبي من تفاقم الظروف الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية الهشة في منطقة الساحل.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وننوه بالأهمية الكبيرة لبعثة التقييم، وعلى وجه الخصوص، كما قال معد التقرير (انظر S/2012/42)، كون البعثة نفذت بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

لقد قمنا بتحليل متأن للوثيقة وللتوصيات الواردة فيها، التي تؤكد على أن آثار الأزمة الليبية، وحجمها الحقيقي آخذ في الوضوح، تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وعلاوة على ذلك، يتجلى التأثير السلبي للأزمة أيضا خارج حدود ليبيا وليس في القارة الأفريقية وحدها.

ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من انتشار الأسلحة العشوائي في ليبيا وخارج حدودها نتيجة للصراع. وتؤدي سرقة الأسلحة، لا سيما منظومات الدفاع الجوي المحمولة، من مخازن الجيش الليبي وإعادة شحنها مرة أخرى إلى الخارج إلى زيادة حادة في خطر الإرهاب. وذلك مثال ملموس واحد ولكنه ليس حصريا من بين الأمثلة التي وردت في التقرير الذي ننظر فيه اليوم.

وتلك الحالة مستمرة حتى فيما لا تتاح للسلطات الليبية أي فرصة للسيطرة الكاملة على الحالة في بلدها بالذات أو لمنع الأسلحة من الوقوع في أيدي العناصر الإرهابية. ونشير إلى أنه، وفقا للتقييمات الحالية، يصل عدد منظومات

الدفاع الجوي المحمولة التي لم يتحدد مصيرها إلى ٠٠٠ ٥. ولذلك علينا أن نستخلص، نظرا للوقائع الإقليمية - عدم الاستقرار العسكري والسياسي، والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية، وعدم مراقبة الحدود والتهريب - أن الأمر لا يعدو مسألة وقت قبل تظهر منظومات الدفاع الجوي المحمولة الليبية في أيدي الإرهابيين وفي السوق السوداء.

ويهدف القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي اتخذ بناء على مبادرة روسيا، إلى منع وقوع تلك الأخطار والتهديدات، ويرسي الأساس لإجراء جماعي يتخذه المجتمع الدولي قاطبة. وفي ذلك السياق، من الضروري، في التفاعل مع الأطراف الفاعلة الإقليمية وفي حل المشاكل التي تجابه بلدان منطقة الساحل في فترة ما بعد المرحلة الساخنة هذه، الاستفادة من إمكانية لجنة مكافحة الإرهاب في دعم مبادرات بلدان منطقة الساحل لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها بلدانها.

وبطبيعة الحال، فإن التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٠١٧ (٢٠١١) أمر هام للغاية. ونحن نتطلع إلى الإعداد الحسن التوقيت لتقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي نأمل أن يتضمن توصيات ملموسة وموجهة نحو إحراز النتائج. وأيضا، وبمراعاة وضع أساس منفصل في تقرير بعثة التقييم، نحن نرى أن الكيانات التابعة للأمانة العامة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ستقدم إسهاما كبيرا في إعداد المواد للجنة الجزاءات.

وحددت البعثة المتعلقة بمنطقة الساحل مشكلة أخرى خطيرة للغاية - الهجرة الجماعية من ليبيا للمهاجرين من البلدان الأفريقية، التي تؤدي إلى تعقيد الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المعقدة بالفعل في المنطقة. ويمكن للمهاجرين المتنقلين أن يقعوا فريسة سهلة للجماعات الإجرامية، لا سيما الجماعات التي تعتنق آراء متطرفة. ونحن بحاجة إلى وضع برنامج عاجل لإعادة إدماج المهاجرين. وذلك تحد معقد أمام بلدان منطقة الساحل والوكالات الإقليمية.

وتتسم بالأهمية الجهود المتضافرة التي تبذلها السلطات الإقليمية ودعم المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، في مواجهة التهديد. واتخاذ منظومة الأمم لإجراء منسق، استنادا إلى الأولويات الوطنية، أمر أساسي. وفي سياق إعداد استراتيجية لمكافحة الآثار الناجمة عن الأزمة الليبية، يجب أن تقوم دول المنطقة بدور حاسم وحازم.

ومع الاحترام لفكرة التقرير المتمثلة في إنشاء آلية إطارية من نوع ما لمساعدة بلدان منطقة الساحل على التعامل مع المشاكل الأمنية، فإن دول المنطقة ذاتها هي التي يجب أن تتخذ القرارات في هذا الصدد، مع الاحترام الواجب لسيادتها.

وأخيرا، فإن التهديدات التي أطلقها الصراع الليبي مثل جني خرج من القمقم هي ثمرة سيناريو استخدام القوة الذي اختاره بعض أعضاء المجتمع الدولي لحل الصراع الليبي والتفسير التعسفي لأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، وهو ما يمثل درسا عمليا لنا جميعا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر السيد لين باسكو على التقرير الذي عرضه (انظر S/2012/42) وأن أنوه، في الوقت نفسه، بالعمل المشترك الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال بعثة التقييم وإعداد التقرير المعروض علينا. وهو دليل واضح على التعاون الضروري بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

لقد اصطدمت تطلعات الشعب الليبي إلى جعل بلده دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها باستبداد النظام الديكتاتوري للعقيد لقذافي. وللأسف، فإن الأزمة التي

فجرها تصدي النظام بعنف لها قد أثرت سلبا ليس على الشعب الليبي فحسب، ولكن أيضا على البلدان المجاورة والمنطقة بشكل عام.

والمظاهر والأبعاد العديدة لتأثير الأزمة الليبية على بلدان منطقة الساحل لا تزال مصدر قلق. ولذلك، نعتقد أن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم جهود ومبادرات الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل حل المشاكل الأمنية ذات الصلة بالحالة.

وتقرير فريق التقييم يقدم توصيات محددة، والتي سيمكننا التحليل الدقيق لها من المضي قدما في صياغة مبادرات وبرامج تستند إلى مبدأ الملكية الوطنية والتوصل إلى تقسيم واضح للمسؤوليات بين أصحاب المصلحة والتنسيق والاتساق الفعالين في الأنشطة وتحديد أولويات واضحة.

إن عودة الحياة إلى طبيعتها في ليبيا والانتعاش الاقتصادي السريع أمر في غاية الأهمية لكي تكون الإجراءات التي تتخذها المنظمة في منطقة الساحل فعالة وتؤدي إلى إيجاد حلول مستدامة. ويجب أن تظل منظومة الأمم المتحدة بالكامل، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ملتزمة بجعل ليبيا بلدا ينعم بالازدهار والسلام، والذي سيكون بدوره عاملا من عوامل الاستقرار والرفاه في المنطقة بأسرها.

وعلى النحو المشار إليه في تقرير البعثة، فإن الأزمة في ليبيا أدت إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية الهشة بالفعل في منطقة الساحل. وقد تفاقم عدد من العوامل التي تهدد استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية. ويجب على المنظمة ككل العمل على تقديم المساعدة الفورية من أجل حل المشاكل الراهنة والإسهام، في الوقت نفسه، في إيجاد حلول طويلة الأجل للمشاكل الهيكلية.

ومن بين الانعكاسات الرئيسية التي ينبغي لنا أن نركز اهتمامنا عليها العائدون وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما أكدت السلطات في بلدان منطقة الساحل، يجب إعطاء الأولوية لبناء وتطوير وتحسين قدرات المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية لحل هذه المشاكل.

ولا بد من احترام حقوق الإنسان للعائدين ويجب إتاحة بدائل اقتصادية لهم تمكنهم من إعادة إدماج أنفسهم في أوطانهم. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تشجيع تحسين الظروف الاجتماعية في المجتمعات المحلية بحيث يتم التقليل من تأثير العائدين على اقتصادات البلدان في المنطقة إلى أدنى حد، مع إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الأمن والتنمية.

وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مصدر قلق يتطلب تعاونا دوليا حاسما لإيجاد حل مستدام. وتعزيز مراقبة الحدود من خلال توفير الموارد التكنولوجية والمالية؛ وإبرام اتفاقات للتعاون القضائي الفعال؛ ورصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها وتعقبها؛ وتبادل المعلومات والمساعدة في تنفيذ القواعد الدولية المطبقة في هذا المجال هما من المجالات المحددة التي يجب علينا منح الأولوية للعمل فيها من أجل الحيلولة دون تفاقم عوامل الخطر هذه والتي يمكن أن تزيد من التهديدات لأمن الدول في المنطقة.

إن حجم الأخطار التي تهدد الأمن في بلدان المنطقة دون الإقليمية والموصوفة في التقرير يتطلب اعتماد مبادرات تعترف بالعلاقة بين التنمية والأمن في بلدان المنطقة دون الإقليمية. ومثل هذه الاستراتيجيات ستتطلب أيضا قيادة السلطات الوطنية والتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الدوليين، ولا سيما الأمم المتحدة من خلال مكاتبها لدى الاتحاد الأفريقي، في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، فضلا عن الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية الفاعلة مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على

الإحاطات الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة الساحل. وأود أيضا أن أرحب بتقرير بعثة التقييم التي زارت المنطقة (انظر S/2012/42).

يؤكد التقرير الصورة المقلقة للحالة في منطقة الساحل والشواغل الأمنية والاقتصادية والإنسانية ذات الصلة. وفي سياق التصدي للأزمة، تنفذ ألمانيا حاليا مشاريع للتعاون المالي والتقني في المنطقة بتكلفة تقرب من ١٠ ملايين دولار. ونشعر بقلق بالغ لأن المشاكل الهيكلية الكامنة التي تعود إلى ما قبل نشوب الصراع في ليبيا – وهي أساسا التخلف والهجرة والآثار المتصلة بالمناخ – لم تجر معالجتها أو عولجت على نحو غير كاف.

والتحليل الأولي للتدابير الوطنية والإقليمية المتخذة لمعالجة تلك القضايا يظهر ضرورة تعزيز التعاون بين الدول المتضررة في المنطقة وتحسين تنسيق المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي. والتدابير المتخذة للتغلب على أوجه القصور ينبغي أن تعالج كلا من الاحتياجات الفورية والعجز الهيكلي. وينبغي أن تشمل تقديم الدعم للمبادرات الجارية التي تنفذها الحكومات في المنطقة وتعزيز الآليات الإقليمية القائمة.

والحوار المستمر مع بلدان مثل الجزائر ونيجيريا بشأن المسائل الأمنية أمر هام. وينبغي مواصلة تعزيز آليات التعاون مع السلطات الجديدة في ليبيا. وثمة أهمية كبيرة لجميع الأنشطة الدولية لتدمير الأسلحة في ليبيا ومراقبتها، والتي تسهم فيها ألمانيا. وتجدد الاهتمام بالتعاون الإقليمي بين البلدان المغاربية ربما يفتح آفاقا جديدة أيضا.

في الوقت نفسه، ينبغي تحسين التنسيق بين الأنشطة المختلفة والجارية للأمم المتحدة في المنطقة. وينبغي أيضا التفكير في اتخاذ تدابير لمعالجة مختلف أوجه القصور في سياق النظر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل. والاستراتيجية، التي تركز أساسا على مالي وموريتانيا والنيجر، تجمع بين قضايا التنمية والأمن وسيتم تمويلها بمبلغ إضافي قدره ١٥٠ مليون يورو. وسيجري تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة الاتحاد الأفريقي في بعثة الأمم المتحدة المشتركة للتقييم، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به البعثة. ونرى أنه يمكن لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يعمل بالفعل بشكل وثيق مع العديد من بلدان المنطقة، أن يزيد مستقبلا تركيزه على التهديدات الأمنية في منطقة الساحل بأسرها.

ومن أجل إيجاد قيمة مضافة للمبادرات الجارية بالفعل، يمكن للممثل الخاص للأمين العام الإسهام في تشجيع التعاون الإقليمي بين بلدان الساحل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية الأفريقية المعنية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من الشركاء الدوليين.

وفي الختام، أود أن أرحب بإدراج موضوع آثار تغير المناخ على البيئة الأمنية في تقرير بعثة التقييم. ونحن نؤيد مشروع البيان الصحفي الذي قدمه ممثل فرنسا.

السيد وانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

لقد ترك الصراع الليبي أثراً خطيراً على الحالة السياسية والأمنية الاقتصادية والإنسانية في منطقة الساحل. فقد تسببت عودة المواطنين الأجانب على نطاق واسع بأعباء اقتصادية واجتماعية ثقيلة لبلدان المنطقة. وشجع انتشار الأسلحة على مزيد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب في المنطقة. وسوف يتنامى الأثر السلبي للحالة الليبية، الأمر الذي يشكل تهديدا لاستمرار السلام والاستقرار في المنطقة. وتعرب الصين عن بالغ قلقها في هذا الصدد.

لقد بذلت بلدان المنطقة، من أجل القضاء على تلك الآثار السلبية، جهودا إيجابية لمساعدة مواطنيها على العودة والاندماج في المجتمعات المحلية، وعملت على تعزيز مراقبة الحدود وفي التعاون في مجال العدالة وإنفاذ القانون. وحققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية الأخرى الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة في مجال تنسيق الجهود ذات الصلة التي تبذلها بلدان المنطقة. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود المبذولة في هذا الشأن.

وينبغي إيلاء شواغل الأفارقة الاهتمام اللازم في إطار عملية لمعالجة المسألة الليبية. وينبغي احترام وجهات النظر الأفريقية. وينبغي ألا تقع المسؤولية عن معالجة الأثر السلبي للصراع الليبي على أفريقيا وحدها. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة للبلدان والمنظمات في المنطقة بصورة نشطة، والنظر بجدية في التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/42) والعمل على تنفيذها. وينبغي في سياق تلك العملية، تعزيز الاتصال مع البلدان والمنظمات الإقليمية. ويتعين على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تسخير خبراتها كاملة من أجل الحصول على مزيد من الدعم الدولي للمنطقة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. وتود الولايات المتحدة أيضا أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام دجنيت على قيادته المتواصلة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونقدر كثيرا العمل المبذول في بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لمنطقة الساحل، والتقرير الذي نتج عنه لاحقاً (انظر S/2012/42).

يقدم التقرير عددا كبيرا من التوصيات كي ننظر فيها على نحو جماعي. وعلى الرغم من أنها جميعا تستحق التداول بشأنها، فإنني أركز اليوم على وجه التحديد على تلك التوصيات التي تتعلق بانتشار الأسلحة والإرهاب والحالة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي.

وفي حين تحقق نجاح يمكن قياسه، فإننا لا نزال نشعر بالقلق بشأن التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب، ونرحب بالتوصيات المتعلقة بتلك التحديات التي وردت في تقرير بعثة التقييم. ونوافق على أنه يجب علينا أن نعالج الحالة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال إطار شامل يتضمن جميع البلدان المتضررة. ويمكن للأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى ذات الصلة، أن تضطلع بدور أكبر في تنسيق تلك الجهود.

ونواصل تعزيز الجهود الإقليمية وتحسينها لمكافحة انتشار الأسلحة والإرهاب، وسنعمل على تكييف مساعداتنا بهدف تيسير تلك العملية. فعلى سبيل المثال، نحن ملتزمون تماما بالعمل بطريقة نشطة في الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل لبناء القدرات التابع للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نشارك في رئاسته. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نشارك في جهود بناء القدرات لمكافحة الإرهاب عبر الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، التي تهدف إلى دعم جهود الشركاء المبذولة في مجال احتواء وتهميش المنظمات الإرهابية.

ولا تزال الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل، من قبيل تنظيم القاعدة في بلدان المغرب الإسلامي تثير قلقنا. فقد أثبت التنظيم قدرته على تنفيذ الأنشطة الإجرامية والهجمات ضد الأهداف غير الحصينة عبر مسافات كبيرة. وعزز التنظيم معسكراته في المناطق المعزولة في شمال مالي. ونشعر بقلق بالغ أيضا بشأن العنف المنسوب إلى مجموعة ''بوكو حرام''.

وتحرز بلدان الساحل تقدما في قدرات مكافحة الإرهاب. وزادت الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر الضغط على تنظيم القاعدة في بلدان المغرب الإسلامي وتمكنت من القيام باستجابات إقليمية أكثر فعالية للتعامل مع هذا التهديد. بالإضافة إلى ذلك، عززت تشاد جهودها الرامية إلى عرقلة محاولات التنظيم عبور أراضيها.

وندرك أن الأزمة الليبية قد تسببت بظهور مجموعة جديدة من التحديات العابرة للحدود ذات الصلة بالأمن، بما في ذلك زيادة تهريب الأسلحة غير المشروعة التي تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة وتجب معالجتها. ونشعر بالقلق بشأن الطابع المفتوح للحدود بين تشاد والنيجر وليبيا، وخطر الأسلحة – بما فيها أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد – التي يتم نقلها عبر هذه الحدود. ويمكن لهذه الأسلحة التي في أيدي الإرهابيين أن تؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار منطقة الساحل والمناطق المحيطة بها، المزعزعة بالفعل.

وتعمل حكومة بلدي حالياً، بالتعاون مع المملكة المتحدة وهولندا وكندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، على توسيع جهود المساعدة المعنية بأمن الأسلحة، التي من شأنها أن تساعد على مسح وجرد جميع مواقع تخزين الأسلحة والذخائر المعروفة في ليبيا، وتدمير أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وغيرها من الأسلحة والذخائر، على نحو ما وافقت عليه السلطات الليبية. ونحث الحكومات الإقليمية على دعم الجهود التي تبذلها حكومة ليبيا في مجال تحديد وتأمين وتدمير تلك الأنظمة وغيرها من الأسلحة الخفيفة الأخرى السائبة، التي تواجه خطر التهريب إلى منطقة الساحل عبر الحدود مع ليبيا. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كي تشارك في هذه المسألة، بما في ذلك، العمل الهام الذي تضطلع به مع المسؤولين في ليبيا وغيرهم من المعنيين بشأن أمن الحدود.

ويشير تقرير بعثة التقييم إلى قلق متزايد بشأن الآثار الإنسانية والاقتصادية للأزمة على منطقة الساحل. وهي آثار خطيرة وتقتضي اهتماما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. ونحن مهتمون بالاستماع إلى الأفكار المتعلقة بالكيفية التي تمكّن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من تعزيز جهودها الرامية إلى التخفيف من حدة هذه التحديات ومنع نشوء مزيد من الأزمات الإنسانية الجديدة.

وقد عملت الولايات المتحدة على تيسير عودة المهاجرين الأفارقة من ليبيا. ففي العام الماضي قدمنا أكثر من ٢٧ مليون دولار عبر المنظمة الدولية للهجرة للعائدين من ليبيا. وننوه إلى أن التقرير يوصي بدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة في مجال مساعدة الحكومات في المنطقة على إعادة إدماج مواطنيها. ونحث الحكومات على تقديم المساعدة اللازمة في هذا الوقت العصيب.

وفيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي، فإننا نتفق مع توصية التقرير بضرورة اتخاذ خطوات أكبر لمعالجة الحالة الغذائية المتدهورة في المنطقة في الأجلين القصير والطويل. وتحذر اليونيسيف من احتمال مواجهة ما يزيد على مليون طفل في جميع أنحاء منطقة الساحل خطر الإصابة بسوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٢. وندرك أن عودة الأفراد من ليبيا إلى منطقة الساحل ستؤدي إلى تفاقم المشكلة. فالعائلات مطالبة الآن بإطعام عدد أكبر من أفرادها في حالة أصبح فيها الأمن الغذائي أكثر تعقيدا بينما انخفضت التحويلات.

وتواصل الولايات المتحدة تعبئة الموارد اللازمة لمعالجة نقص الأغذية. ففي العام الماضي قدمنا أكثر من ٢٣ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للمجتمعات المحلية المتضررة في منطقة الساحل، لدعم الزراعة والأمن الغذائي والانتعاش الاقتصادي وبرامج التغذية. ونقدم بالإضافة إلى ذلك ما يقرب إلى ٧٧ مليون دولار سنويا

للمساعدات الغذائية والانتعاش الاقتصادي ولدعم سبل كسب العيش في منطقة الساحل. وقدمت الولايات المتحدة في نهاية العام الماضي مبلغاً إضافياً قدره ٥٨ مليون دولار، تعهدنا به لدعم جهود برنامج الأغذية العالمي في تشاد، وساهمنا بمبلغ ٧,٥ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي في النيجر، فضلا عن أكثر من ٢ مليون دولار لمنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في مالي، لتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة لأكثر من نصف مليون شخص في المنطقة.

ويجب علينا أن نضع في الاعتبار الأزمات الإنسانية المحتملة التي يمكن أن تنشأ في المنطقة فيما إذا تزعزع الاستقرار وتمكن الإرهابيون من العمل مع الإفلات من العقاب. وتعمل حكومة بلدي مع زعماء بلدان منطقة لمواجهة هذا التحدي عبر العديد من جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك إدارة التحولات الديمقراطية الناجحة ومكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى يقظة المجلس المستمرة لهذه المسائل المعقدة.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، وتبيين الجوانب الرئيسية من تقرير بعثة التقييم (انظر S/2012/42). وفي رأينا أن التقرير يشكل أساسا جيدا للغاية للتفكير بطريقة جادة في طبيعة ونطاق المشاكل التي تؤثر على منطقة الساحل، فضلا عن التفكير في كيفية ضمان استجابات متعددة القطاعات ومتكاملة من قبل المجتمع الدولي لتلك المشاكل. كما يذكر التقرير بوضوح، فإن المشاكل في منطقة الساحل تمتد جذورها إلى ما قبل الأزمة الليبية، وتستحق منذ فترة، اهتمام المجتمع الدولي. وفي مثال واضح على الارتباط بين الأمن والتنمية، فإن الحالة في ليبيا لم تغير من طبيعة الأزمة في منطقة الساحل، بالرغم من أنها أدت إلى تفاقم التحديات القائمة في الدول ذات قدرات الاستجابة المحدودة، وذلك أساسا من خلال التدفق المفاجئ لأعداد كبيرة من العائدين وانتشار الأسلحة والذخيرة.

وانطلاقا من قلقه إزاء الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة والذخائر على استقرار وأمن كل من ليبيا ودول الساحل، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي كلف اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بأن تقدم إلى المجلس تقريرا عن المقترحات لمواجهة هذا التهديد. ويتوقع أن يصدر التقرير في آذار/مارس.

وفي القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١)، عزز مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذا المجال. ونعتقد أن هذا المفهوم المتكامل الذي استرشدت به بعثة التقييم ينبغي أن ينطبق أيضا على هذه المبادرات المختلفة ويكفل أن تكمل كل بعضها البعض بأكثر الطرق فعالية.

ويحدد التقرير عددا من التدابير الوطنية والإقليمية التي يمكن أن تحسن الحالة في المنطقة وتعالج عددا من الشواغل. لا تزال ليبيا في المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة. ونأمل أن يكون لتحقيق الاستقرار في البلد وانتعاشه الاقتصادي وإعادة اندماجه الإقليمي أثر إيجابي في جميع أنحاء منطقة الساحل.

لذلك، فمن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن السلطات الليبية في التصدي بنجاح لعدد من الشواغل والتحديات الملحة. ومن بينها، اعتماد قانون الهجرة الذي يتناول أيضا العديد من القضايا التي يعاني منها العمال الأفارقة المهاجرين في ليبيا، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة، إلى جانب إنشاء قوات أمنية وعسكرية محترفة، وإنشاء نظام فعال لإدارة الحدود. والخطوة الأخرى الهامة هي مشاركة ليبيا في المبادرات الإقليمية المختلفة التي تتناول المشاكل العابرة للحدود والمشتركة في منطقة الساحل.

وفي ما يتعلق بمسألة الجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب بالخصوص، يشمل التقرير بالفعل بيانات مفيدة عن الاتجاهات الحالية. ومع ذلك، علينا تطوير فهمنا للصلات والتداخل بين مختلف أشكال الجريمة المنظمة، وبين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة. هل تقف بالضرورة جنبا إلى جنب؟ هل هناك نزاعات حول الموارد؟ كيف تطورت استراتيجيات التجنيد للجماعات الإرهابية في الآونة الأخيرة؟ نحن نعتقد أن هذه الأسئلة وغيرها تتطلب إجراء تحليل متكامل للتهديدات، يربط بين الشواغل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء الدولة والجهود المبذولة لمنع الإرهاب.

ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، في رأينا، إتباع نهج استباقي، بدلا من نهج يقوم على رد الفعل، إزاء قضايا التطرف والإرهاب، يستخدم بشكل أكثر إبداعا الأدوات المتاحة، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة. ونؤيد بشدة النهج الذي جرى اختياره لربط مختلف أبعاد المشكلة ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في منطقة الساحل. بعض هذه المشاكل يتطلب استجابات سريعة، لأن نطاقها قد يتسع خارج المنطقة أو يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية والأمنية الخطيرة بالفعل، لكن البعض الآخر يتطلب استراتيجيات وأدوات طويلة الأجل.

ولذلك، نحن نعتقد أن أي متابعة لهذا التقرير ينبغي أن تحدد بوضوح التدابير التي قد يكون لها تأثير فوري - على سبيل المثال، على المساعدات الإنسانية أو انتشار الأسلحة أو مراقبة الحدود - وأي منها يعمل أساسا على المدى الطويل، وخاصة تلك التي تهدف إلى الانتعاش الاقتصادي وتشغيل الشباب وبناء القدرات. إن هذه التدابير ستساعدنا على فهم كيفية استخدام الأنواع المختلفة من التدابير والجمع بينها على نحو أفضل لتعزيز التنمية المستدامة والأمن في المنطقة.

إن المشاكل التي حددت هنا هي أيضا عابرة للحدود، وبالتالي لا يمكن معالجتها من خلال الاستجابات الوطنية وحدها. نحن نثمن الجهود التي تبذلها فرادى البلدان، لكن ينبغي التأكيد بوضوح على تطوير القدرات الإقليمية. هناك بالفعل خطط عمل إقليمية معتمدة من قبل المنظمات الإقليمية - ألا وهي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - ينبغي وضعها موضع التنفيذ للتصدي للمشاكل التي تؤثر على منطقة الساحل. وينبغي لنا أيضا أن نشجع الترتيبات المخصصة الثنائية والمتعددة الأطراف بين بلدان الساحل لحشد الموارد لمراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا - وبعثات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في الجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة وتشجيع المبادرات العملية.

وينبغي أيضا أن يكون الاتساق بين شتى مبادرات الدعم الدولي لمنطقة الساحل من بين اهتماماتنا الرئيسية. وأود أن أذكر، على وجه الخصوص، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، التي تسعى للربط بين الأبعاد الأمنية والإنمائية من خلال عدد من التدابير التي تتفق، إلى حد كبير، مع تلك المذكورة في التقرير. إن إيجاد آليات التنسيق التي تشمل هذه المبادرة والمبادرات الدولية الأخرى سيسهم بالتأكيد في تجنب الازدواجية وزيادة كفاءة استخدام الدعم الدولي.

إن استمرار حالة انعدام الاستقرار في منطقة الساحل له آثار تتجاوز البلدان الأكثر تضررا بشكل مباشر. لذلك، ومن منظور المشاركة المستمرة للأمم المتحدة في رصد الحالة وتأثير هذه التحديات في منطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقا التي تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، فإننا

نتطلع إلى مناقشة المجلس بشأن التحديات عبر الوطنية في منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا الأوسع نطاقا، المقرر عقدها في شباط/فبراير في ظل رئاسة توغو. ومن جانبنا، فإن البرتغال مستعدة لمواصلة الإسهام في الجهود الدولية، وهنا في نيويورك وفي غيرها من المحافل التي تشارك فيها البرتغال، بهدف تعزيز نهج أكثر تعاونية وتكاملا إزاء التحديات التي تواجه منطقة الساحل.

السيد بريث غوتيريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

تثير الحالة في منطقة الساحل قلقا بالغا لدى وفدي حتى قبل تأثير الأزمة الليبية العام الماضي. ولذلك فإننا نرحب بمبادرة الأمين العام إيفاد بعثة إلى منطقة الساحل لتقييم تأثير الأزمة الليبية والحالة الأمنية في منطقة الساحل.

ونرحب أيضا بالدعم الذي حصلت عليه بعثة التقييم من بلدان المنطقة، خاصة من سلطات البلدان الخمسة التي جرت زيارتها ومن المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ونثني على التزام حكومات البلدان المتضررة من الأزمة الليبية، التي تتخذ بالفعل خطوات للتصدي للتحديات الأمنية والإنسانية.

لقد أصبحت منطقة الساحل ممرا تتزايد فيه ممارسة الأنشطة غير المشروعة - بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في منطقة معظم بلدانها مسجلة بوصلها من أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه منطقة الساحل الجفاف الشديد والفيضانات نتيجة لتغير المناخ. لكل هذه الأسباب، فإن وفدي يعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم جميع الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان في منطقة الساحل التي تتشارك في هذه التحديات العابرة للحدود، وتنظر بجدية في الحالة في منطقة الساحل، بما في ذلك توصيات بعثة التقييم.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساور غواتيمالا القلق أنه، وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنساني، فإن ٢٠ مليون شخص في منطقة الساحل يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما في موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد. نحن نعتقد أنه ينبغي تعزيز نظم الإنذار المبكر لمنع حدوث أزمة الغذاء والتغذية. ومن المهم أن تواصل جميع البلدان المانحة دعمها للأنشطة الإنسانية التي تقدم من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولاستراتيجية التأهب لمواجهة أزمة الغذاء في منطقة الساحل، التي أطلقتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في داكار في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، نشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة الصغير وغيرها من الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، والاتجار بالمخدرات، وتوسيع أعمال الجماعات الإرهابية. تتفق غواتيمالا في الرأي مع استنتاج التقرير (انظر S/2012/42) بأن معظم البلدان في منطقة الساحل لا تستطيع التصدي بنفسها لتهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما أنشطة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وبوكو حرام.

نؤيد، بطبيعة الحال، تعزيز الآليات والاستراتيجيات الأمنية القائمة على الصعيد الإقليمي. إن الأمر الجديد هنا ليس الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي كان يحدث بالفعل في المنطقة، بل نوع الأسلحة التي يجري تداولها الآن - لم تعد الأسلحة الصغيرة فقط هي التي يجري تداولها، بل أيضا الأسلحة الثقيلة مثل صواريخ أرض -

جـو المحمولـة علـى الكتـف، الـتي تزيـد قوتهـا التدميريـة الزائـدة ما يواجه المنطقة برمتها من أخطار. تنتشر الأسلحة التي تفيد التقارير بخروجها من ليبيا في جميع أنحاء منطقة الساحل، نظرا لقربها من الحدود، ويمكن أن تقع بسهولة في أيدي الجماعات الإجرامية والإرهابية العاملة في المنطقة.

وفي رأينا أن من الأمور الملحة أن يُنفّذ قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) وأن يستمر مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في اتصالاتهما وتعاونهما.

وينبغي أيضا أن نواصل دعم بلدان منطقة الساحل امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى مكافحة الإرهاب، لا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة عام ٢٠٠٦.

وفي الختام، لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية، والهجرة، وتهريب المخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجريمة المنظمة، والإرهاب من جراء الأزمة في ليبيا، ويمكن أن تضرب بجذورها في منطقة الساحل، مؤديةً إلى سيناريو قاتل يتألف من انعدام الأمن والاستقرار، في وقت تواجه فيه المنطقة انكماشاً اقتصادياً ناجماً عن عوامل متباينة.

ولذلك نعتقد أن على مجلس الأمن أن يدرس التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم، وخصوصا تلك التي وُصفت بأنها ذات أهمية فورية، على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، ويسهم بالتالي في تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة بلدان منطقة الساحل في المسائل الأمنية.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن المتكلمين الآخرين، أود أن أرحب بالسيد باسكو وأن أشكره على إحاطته الإعلامية.

نحن ممتنون للأمين العام لمبادرته إلى نشر بعثة الأمم المتحدة التقييمية المشتركة بين الوكالات في منطقة الساحل، فضلا عن تقريره الشامل (انظر S/2012/42) الذي قدمته البعثة. ومما يسعدنا أن المبادرة كانت موضع تقدير على نطاق واسع وأن البعثة وجدت لدى قادة المجتمع المدني والسياسي في المنطقة استعدادا كبيرا للانخراط في جهود التصدي للتحديات التي يواجهونها.

يوضح التحليل الذي أجرته البعثة فيما يتعلق بالآثار السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للأزمة في ليبيا على البلدان المجاورة الحاجة إلى تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال تطوير نهج مشترك لمنطقة الساحل. ونتفق مع رأي البعثة القائل إن أي استراتيجية فورية طويلة الأجل للتخفيف من تأثير الأزمة الليبية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للمشاكل في المنطقة. وتتطلب توصيات البعثة في ذلك الشأن دراسة جادة.

ومن الجدير بالثناء أن بلدان المنطقة قد أنشأت عددا من البرامج والآليات الوطنية والإقليمية لمعالجة الشواغل الأمنية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لن يكون بمقدور معظم البلدان في المنطقة – حسبما خلصت إليه البعثة – أن تتغلب على المهددات منفردة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يدعما المبادرات التي اتخذتها حكومات البلدان المتضررة، فضلا عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

وينبغي إيلاء اهتمام جدي للنداءات التي توجهها بلدان الساحل، التي تحتاج لبناء القدرات وللأموال اللازمة لمواجهة التهديدات والتصدي للتحديات. يتطلب ما يخلِّفه الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة اهتماما خاصا، بصرف

النظر عن التأثير المباشر على الحالة الأمنية في بلدان الساحل. وينبغي ألا نقلل من خطر انتشار الأسلحة خارج المنطقة، مع احتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين والانفصاليين في أجزاء أخرى من العالم.

نود أيضا أن نؤيد توصية البعثة بضرورة الحوار بين المجتمعات والأديان، وهو حوار يكتسب، في رأينا، أهمية إضافية في ضوء الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

من الواضح أن النجاح سيرتهن بتحقيق المزيد من التماسك بين جميع أصحاب المصلحة. ولذا فمن المهم ومما يستحق الثناء أن تكون جميع الدول، مهما تنوعت عضويتها الإقليمية، على استعداد للعمل بطريقة أكثر تنسيقا.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية المفصلة، والشديدة الوضوح كما جرت العادة.

تتسم هذه المناقشة الأولى التي يعقدها المجلس عن منطقة حساسة مثل منطقة الساحل بالأهمية البالغة للاستقرار والأمن في عدد من المناطق الفرعية الأفريقية. وهي جيدة التوقيت، بالنظر إلى الأحداث المزعجة التي وقعت مؤخرا في منطقة الساحل والصحراء. وتوضح التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير (انظر S/2012/42) الذي قدمه وكيل الأمين العام الطرائقَ الرئيسية لدعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للتحديات الكثيرة التي تواجه تلك المنطقة.

بالنظر إلى أن المغرب يقع في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء على حد سواء، فإنه، بطبيعة الحال، معني مباشرةً بالتهديدات الناشئة من منطقة الساحل. ولذلك فإنه يتابع عن كثب التطورات في هذا الجزء من قارتنا.

إن تصاعد عدد الهجمات وعمليات الاختطاف التي ينفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وازدياد الهجمات الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، وعودة ظهور حركات التمرد القديمة، وانتشار جميع أنواع الأسلحة، وعمليات الاتجار كافة، كل ذلك يشكل مصادر للقلق ينبغي على جميع دول المنطقة وسائر المجتمع الدولي أن يركزا عليها تركيزاً جدياً.

ليست التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل والصحراء بالجديدة. فلسنوات عدة، ظلت تلك المنطقة تواجه زيادة لم يسبق لها مثيل في أنشطة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية.

وفي الآونة الأخيرة، قامت الشبكات الرئيسية للاتجار بالمخدرات عبر الأطلسي بتحويل خليج غينيا وغرب أفريقيا تدريجيا إلى منطقة عبور وإعادة توزيع، وأصبح يجري من خلالها شحن المخدرات القوية من بعض بلدان الساحل، باتجاه أوروبا والبلدان المغاربية والشرق الأوسط. وقد نتجت التطورات الخطيرة في منطقة الساحل والصحراء من التقاء عوامل عديدة مترابطة هيكلية ودورية.

لقد نجمت الحالة عن الصعوبات التي تواجهها دول المنطقة في تأمين حدودها وزيادة الفقر في بعض مناطق الصحراء، مما يشكل دافعاً للجوء إلى ممارسة الأنشطة الإجرامية بغرض البقاء. لقد مكنت تلك التوليفة من العوامل الجماعات المسلحة المتمردة، والحركات الانفصالية والعديد من شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، من الإقامة هناك، وخلق مناطق رمادية.

وقد تفاقمت الحالة في الآونة الأخيرة من جراء الأزمة الليبية، التي لا تزال آثارها محسوسة في كثير من بلدان الساحل

والصحراء على المستوى الأمني، ولكن أيضا وخصوصا، على المستويين الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي.

وقد اُتُخِذ عددٌ من المبادرات الجديدة بالثناء على الصُعُد الوطنية والثنائية والإقليمية بهدف إيجاد حلول للتحديات في منطقة الساحل، وذلك قبل وقت طويل من وقوع الأزمة الليبية. ولسوء الحظ، لم تمكنّا هذه المبادرات حتى الآن من معالجة المشكلة بطريقة كلية وشاملة ومنسقة.

لقد حان الوقت لتعزز جميع الدول في المنطقة التعاون الإقليمي. ونأمل أن يكرس المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، مزيدا من الاهتمام للحالة من خلال توفير حلول للمشاكل الهيكلية المتعلقة بالحركات أو الجماعات الانفصالية المسلحة، التي تديم وجود المناطق الرمادية، مما يسهل انتشار الإرهاب والأنشطة الإجرامية. ولهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في المنطقة دور رئيسي في بناء قدرات دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونظرا للحقائق المثيرة للقلق المرتبطة بانتشار الأسلحة، من الواضح أن التعاون الإقليمي ضروري فيما بين بلدان شمال أفريقيا وبين تلك المنطقة دون الإقليمية وغرب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، فإن الروابط التي تزداد قوة بين شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخاصة شبكات المخدرات القادمة من المحيط الأطلسي والجماعات المسلحة أو الإرهابية في منطقة الساحل، تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن الدوليين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا أيضا للتحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه دول منطقة الساحل، وخاصة بسبب تكرار مشاكل الأمن الغذائي وفي ضوء عودة العمال المهاجرين من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية مؤخرا.

وبلدي يؤيد التوصية الواردة في تقرير بعثة التقييم بأنه ينبغي للأمم المتحدة وضع استراتيجية متكاملة تتصدى للتحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية في منطقة الساحل بطريقة متسقة وشاملة في الأجلين المتوسط والطويل. وبلدي يؤيد تماما فكرة إنشاء منتدى للتعاون الإقليمي لمنطقة الساحل، على النحو المبين في التقرير. وينبغي أن تكون آلية التعاون عبر إقليمية في طابعها ونطاقها، تشارك فيها جميع بلدان المغرب العربي والساحل، وكذلك أي بلد معني آخر من غرب أو وسط أفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

ختاما، فإن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الصحفي الذي اقترحته فرنسا بشأن هذه المسألة.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد توغو الأمين العام على مبادرته الحسنة التوقيت بإيفاد بعثة لتقييم تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل. وترحب بتقرير البعثة (S/2012/42) الذي قدمه السيد لين باسكو للتو. ويظهر تكوين البعثة المشترك بين الوكالات الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لهذا الموضوع قيد النظر في سياق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

على مدى العقدين الماضيين، أصبحت منطقة الساحل التي كانت مستقرة فيما مضى منطقة يسودها انعدام الأمن بسبب أعمال الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبضائع والبشر - وباختصار، جميع عناصر الجريمة المنظمة. وبما أن المنطقة تتاخم غرب أفريقيا، فقد انتشرت الآفة بسرعة هناك. وبينما اتخذ قادة المنطقة تدابير جريئة لمكافحة هذه الآفة، نشبت الأزمة الليبية وأدت إلى تفاقم الحالة. وقد حدد فريق التقييم الأثر الحقيقي لهذه الأزمة بوضوح، حيث أنه حدد عدة قطاعات عانت مثل المجالات السياسية والأمنية

والإنسانية والإنمائية. وباختصار، فقد تأثرت جميع الأسس التي تقوم عليها الدولة.

وبالإضافة إلى القضايا السالفة الذكر، هناك المشاكل المزمنة والمتكررة في المنطقة مثل الجفاف والمجاعة وسوء التغذية. وبالتالي، فإن الأزمة الليبية أدت إلى تفاقم مشاكل المنطقة. وعودة العمال المهاجرين إلى بلدانهم ومقاطعاتهم الأصلية الفقيرة تماما والأشخاص الفارون بسبب القتال واللاجئون في البلدان المجاورة وزيادة حرية نقل جميع أنواع الأسلحة في المنطقة هي تحديات جديدة تواجه الآن بلدان الساحل والمنطقة بأسرها.

ومن بين التحديات المتبقية النمو السكاني للبلدان والذي يؤثر بشكل مباشر على الإسكان والتعليم ومدى توفر الأراضي الزراعية. ويمكن للمرء أن يضيف إلى ذلك الأعمال الإرهابية التي يشنها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام، فضلا عن تصاعد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشكل هذه التحديات مجتمعة ضغوطا سياسية على الحكومات وتؤثر تأثيرا مباشرا وخطيرا على السلام والأمن والاستقرار في البلدان المعنية.

ويرى وفد توغو أن جميع هذه المسائل تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع سقوط منطقة الساحل في هوة انعدام الأمن تماما، والذي سيكون أمرا ضارا جدا بتنميتها. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات التي قدمها فريق التقييم لمنع انتشار الصراعات وزعزعة استقرار الدول وتفاقم المشاكل الإنسانية تستحق اهتماما وثيقا. وفي هذا الشأن، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم الاقتصادي والمالي لبلدان المنطقة ومساعدتها على إعداد برامج لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

من المسلّم به عموما أنه عندما تواجه الدول قضايا انعدام أمن خطيرة، فإن احترام حقوق الإنسان يأتي في المرتبة الثانية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعالج أيضا في ما تبذله من جهود عنصر حقوق الإنسان وأن تحث الحكومات على الاحترام الكامل لهذه الحقوق في مكافحة انعدام الأمن والإرهاب.

ودول المنطقة تبذل جهودا فردية كبيرة للتعامل مع الحالة. وتعزيز قدرات أفراد الأمن وزيادة مراقبة الحدود وغيرها من التدابير المحددة الأهداف هي جزء من هذا النضال النابع عن التزام. غير أن توغو تعتقد أن التعاون الإقليمي والدولي ينبغي أن يكون واحدا من الأدوات الفعالة لمكافحة الحالة. وسهولة تواصل المجرمين وقطاع الطرق الآخرين وانتقالهم من بلد إلى آخر تتطلب إقامة تعاون متعدد الجوانب لكي يتسنى لمختلف المبادرات المتخذة تحقيق الأهداف المنشودة.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بلدي يرحب بالتعاون المستمر بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في سياق مكافحة هذه التهديدات الجديدة للسلام والأمن في المنطقة.

وبالعمل معا، يمكن للمجتمع الدولي التغلب على الجريمة المنظمة في منطقة الساحل. وتوغو تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن القيام بدور حاسم تحقيقا لهذه الغاية في الشهور المقبلة. كما تؤيد توغو مشروع البيان الصحفي الذي اقترحه الوفد الفرنسي على المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

نود أن نشكر وكيل الأمين العام السيد باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات عن تأثير الصراع الليبي وكيف تم التعامل معه في منطقة الساحل المجاورة (انظر S/2012/42).

والتقرير يؤكد الرأي الذي تعتنقه جنوب أفريقيا منذ فترة طويلة ومفاده أن الطريقة التي جرى بها تنفيذ القرار

١٩٧٣ (٢٠١١) في الصراع الليبي ستكون لها عواقب وخيمة على البلدان في المنطقة. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق من أن معالجة انتشار الأسلحة الفتاكة في ليبيا، وفي منطقة الساحل بشكل عام، معالجة شاملة ستستغرق بلا شك وقتا طويلا. وليس ثمة من ينكر حقيقة أن المنطقة كانت تواجه تحدياتها الخاصة منذ فترة، ولكن الطريقة التي تم التعامل بها مع اندلاع الصراع في ليبيا زادت من تعقيد مشاكل المنطقة.

ومما يزيد من قلق جنوب أفريقيا تصاعد الأنشطة الإجرامية والإرهابية في المنطقة، كما يتضح من تركز الجماعات الإرهابية والمتطرفين في المنطقة مؤخرا. وتكديس الأسلحة والذخيرة يمثل مصدر قلق حقيقي في هذا الصدد والأنشطة المتزايدة لجماعات مثل بوكو حرام هي شهادة أخرى على ذلك.

فقد امتد الصراع الذي نشب في أحد البلدان ليصبح مشكلة إقليمية لها عواقب غير مسبوقة. وعليه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية وألا يترك شعوب وحكومات المنطقة تتصدى بمفردها لهذه التحديات، بما في ذلك آفة الإرهاب.

ونؤيد التوصيات بشأن اتباع نهج متعدد الجوانب لمعالجة المشاكل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً فيما يتعلق بالحاجة إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسيكون ذلك بمثابة تطبيق عملي للتعاون والتنسيق اللذين توخاهما القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي اعتمده المجلس مؤخرا.

ومن المؤسف أن حماس بعض أعضاء المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية عسكريا قد دفعهم إلى تجاهل تحذيرنا من التفكير في العواقب الوخيمة للغاية التي زجت الآن بتلك المنطقة وأفريقيا بأسرها إلى المستنقع الحالي. وينبغي أن نتجنب الإجابات السهلة التي تزعم أن منطقة الساحل قد واجهت دائما مثل هذه التحديات، في حين أن من المعروف جيدا أن تلك التحديات لم تكن في الواقع بهذا الحجم في السابق.

ويتضح من التقرير حسن استقبال زعماء وشعوب البلدان التي زارتها بعثة التقييم للجهود التعاونية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وقد أكدت جنوب أفريقيا مرارا على الحاجة إلى عملية سياسية استراتيجية لحل الأزمة في ليبيا وما وراءها على أن تشمل دور محورياً للاتحاد الأفريقي. ويبين التقرير وجود إرادة سياسية واضحة بين دول المنطقة دون الإقليمية لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة التي تواجهها.

وإذ نتطلع إلى الأمام، فإننا نحث منظومة الأمم المتحدة للتصدي لهذه التحديات بطريقة متماسكة ومتكاملة، والعمل في شراكة مع هذه الدول وفقا لهياكلها الوطنية ودون الإقليمية. ويؤدي ا المجتمع الدولي دورا هاما فيما يتعلق بتيسير الدعم والمساعدة التقنية في مختلف المجالات التي حددها التقرير عبر التنسيق الذي توفره منظومة الأمم المتحدة. وتشكل هذه التدخلات المنهجية التي تتم إدارتها بطريقة متكاملة ومتماسكة استثمارا في تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية في الأجل الطويل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل النيجر.

السيد بوريما (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم الإحاطة الإعلامية اليوم فيما يتعلق بتقرير بعثة التقييم الذي طال انتظاره بشأن أثر الأزمة الليبية على منطقة الساحل (S/2012/42).

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون الذي أثبت مجددا اهتمامه الخاص بأفريقيا برمتها، وبمنطقة الساحل على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، نشكر السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية الممتازة.

ونرى أن فريق التقييم جدير بالثناء حقا. وفي الواقع، فإن التقرير الذي أعده الفريق لم يحدد بوضوح المشاكل التي نشأت أو تفاقمت في منطقة الساحل جراء الأزمة الليبية فحسب، بل حدد أيضاً التدابير المناسبة لمعالجتها. وقدمت البعثة أيضا بعض التوصيات الوجيهة إلى السلطات الوطنية في المنطقة وإلى المجتمع الدولي برمته. وفي حين تلاحظ البعثة الجهود الوطنية والإقليمية، فهي تشدد مع ذلك على الحاجة إلى تقديم دعم دولي كبير لتلك الجهود من أجل تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتخفيف من آثار الأزمة الليبية على المنطقة ومكافحة الآفات المتفشية فيها.

لقد تم الإقرار منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن هناك ارتباطاً بين التنمية والأمن، وبالتالي فنحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمواجهة هذه التحديات، وخصوصاً في منطقة الساحل التي تعاني من مشاكل على نطاق واسع وذات منشأ يرغمان المجتمع الدولي على تكريس الموارد - وعلى وجه الخصوص الموارد المالية - اللازمة لحلها. وإذ نعترف في الوقت نفسه بالجهود التي يبذلها العديد من شركائنا، فإننا نأمل حقا في مزيد من التضامن والالتزام من جانب الجميع.

ويبذل النيجر قصارى جهده على المستويين الدولي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، عقدنا في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير منتدى دولياً بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء في النيجر بهدف زيادة الوعي باستراتيجيتنا المعنية بالأمن والتنمية. وتقترن الاستراتيجية بميزانية ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مالي.

السيد دو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود، مثلما فعل زميلي وصديقي ممثل النيجر، أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الممتازة للمجلس وأعرب عن سرور وفد بلدي لاشتراكه في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بان كي - مون على مبادرته لنشر بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات في بلدان الساحل بشأن تأثير الأزمة الليبية على المنطقة. ويعرب بلدي عن تقديره الكبير للاهتمام المستمر الذي يكرسه لمنطقة الصحراء والساحل، والتي تعاني منذ فترة من حالة أمنية معقدة ومقلقة في آن واحد.

إن مالي، التي كان واحدة من البلدان التي استضافت بعثة الأمم المتحدة، تحيط علما بالتقرير (انظر S/2012/42) الذي عرضه للتو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ونحيط علما أيضا بالتوصيات التي قدمتها بعثة التقييم بهدف دعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

أود التأكيد أولا على أن التقرير يكرر تصريحات مغلوطة من جانب أفراد وجماعات صغيرة غير ذات بال استخفت بروح الانفتاح والحوار التي تبناها كبار المسؤولين في مالي واختارت العنف كوسيلة لتحقيق مطالبها. مالي دولة قديمة وأرض الضيافة والحوار والتسامح. ومالي أيضا بلد يحترم التنوع الثقافي، والمبادئ الديمقراطية والحقوق الفردية والجماعية والحريات. غير أن حكومة مالي لن تتسامح مع أي عمل يهدف إلى تقويض وحدة وسلامة ترابها الوطني.

وكما جرى التأكيد بوضوح في التقرير، كان للأزمة الليبية آثار خطيرة على البلدان المجاورة، ولا سيما منطقة الساحل، بما في ذلك مالي والتي كان عليها أن تواجه عودة أعداد كبيرة من المهاجرين المعوزين والمقاتلين السابقين المدججين بالسلاح.

وغني عن القول أن وجود جماعات مسلحة يسهم في إذكاء الطموحات القديمة، تماما كما أدى انتشار الأسلحة والذخائر من كل نوع إلى تفاقم انعدام الأمن ووضع السلام

والاستقرار والأمن في منطقة الصحراء الكبرى والشريط الساحلي في امتحان عسير.

تدرك مالي تماما نطاق وتعقيد التحديات الراهنة. وما زلنا مقتنعين بأن الاستجابة لها لا تنطوي فحسب على تعزيز الوجود العسكري في المناطق المتضررة من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وجميع أنواع الاتجار، ولكن أيضا حماية الناس وممتلكاتهم، وتحسين البنية الأساسية والخدمات العامة وتعزيز جهود التنمية على المستوى المحلي. والمبادرات العديدة التي اتخذتها الحكومة هي استجابة لذلك. وتشمل تلك المبادرات البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي، وبرنامج الإدارة المشتركة للسلام والأمن في مالي.

وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي لنا أن نرحب بالتعاون المثمر القائم بين البلدان المعنية. وأود أن أؤكد أنها هي من يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

في الختام، أود هنا أن أسلط الضوء على الحاجة الملحة لأن تساعد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تعبئة المساعدة الدولية المتزايدة للبلدان المتضررة في منطقة الساحل كي تتمكن من تعزيز قدراتها للتغلب على التحديات الراهنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد تشينغونبي باتشاني (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ بلدي فيها الكلمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم، سيدي الرئيس، سنة جديدة سعيدة، ولجميع زملائنا هنا. وأود أيضا أن أثني على الجهود التي بذلها فريق الخبراء الذي اضطلع ببعثة التقييم بشأن تأثير الأزمة الليبية على بلدان منطقة الساحل.

كما يعلم المجلس، فإن ليبيا، بفضل مواردها النفطية الضخمة، كانت قبل الأزمة بلدا يجتذب العمال المهاجرين من جنسيات مختلفة. وبلدي، تشاد، واحد من بلدان منطقة الساحل يعيش عدد كبير من مواطنيه في ليبيا. واليوم، استطاع أكثر من ٨٠ في المائة منهم العودة إلى بلدهم بفضل دعم منظمة الهجرة الدولية، التي أود أن أشكرها على تفانيها في الشواغل الإنسانية.

وتعلق تشاد اهتماما كبيرا على استنتاجات وتوصيات البعثة، ونرحب بأن الأمين العام قرر إنشاءها. ونود أيضا أن يولي المجلس التقرير كل الاهتمام الذي يستحقه، وذلك لحفز المجتمع الدولي على تقديم دعمه لبلدان منطقة الساحل كي تتمكن من كسب الحرب على التخلف الفقر والمجاعة و انعدام الأمن.

وفي ما يتعلق بتداول الأسلحة في منطقة الساحل والتهديد الذي تشكله لبلدانها، فقد قرع فخامة الرئيس إدريس ديبي اتنو ناقوس الخطر حتى قبل سقوط نظام القذافي. ومع ذلك، لا تزال الحالة تشكل مصدر قلق، نظرا لطول الحدود التي تفصل بين بلدينا، والتي يصعب ممارسة السيطرة عليها.

لقد تفاقمت كل هذه التحديات التي يتعين على دول المنطقة أن تواجهها بسبب تأثير الأزمة الليبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود مرة أخرى أن أشكر السيد لين باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس اليوم.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.